

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم



مركز تأسيس العلوم وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية



المؤتمر العلمي العالمي الرابع

دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاديات الدولة

قاعة الصداقة بالخرطوم- السودان يومي الثلاثاء والأربعاء (٢٨-٢٩/ صفر/ ١٤٤٠هـ الموافق له ٦-٧/ نوفمبر/ ٢٠١٨م)

دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية

د. محمد الرشيد سعيد عيسى

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

مستخلص البحث:

هذه الورقة بعنوان دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية ، وهي محاولة لوضع حلول تسهم في معالجة الأزمات الراهنة ، وتهدف إلى تحليل هذه الأزمة من خلال التعريف بهذا المفهوم ، وتسليط الضوء على الأزمة الحالية ، ومعرفة النظم المتسببة في هذه الأزمة ، وإيجاد بعض الحلول في نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي ، وإثبات عدم نفع هذه النظم الوضعية ، وضرورة العودة للإسلام ونظامه المالي والاقتصادي ، استخدمت فيها المنهج الاستقرائي، وقد احتوت على مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول تحتها مباحث ، وخاتمة، وتفصيلها على النحو التالي:

مقدمة : وتحتوي على أهمية البحث وأهدافه وسبب اختياره ومنهج البحث ثم فصول الدراسة وهي كالاتي تمهيد: نبذة عن الاقتصاد الإسلامي والفصل الأول يتحدث عن حقيقة الاقتصاد الإسلامي والفصل الثاني عن النظم الاقتصادية الوضعية والفصل الثالث يتحدث عن الأزمة الاقتصادية ووضع الحلول لها

وخلصت إلى عدد من النتائج أهمها :السبب الرئيسي في إيجاد الأزمة الاقتصادية الراهنة هو: شيوع ظاهرة التعامل بالربا ، أو ظاهرة التعامل بالديون القائمة على الربا : بيعاً ، وإقراضاً ، واقتراضاً ، في كافة عناصر النشاط الاقتصادي ، ابتداءً بالقطاع الأهلي (الأسر) ، وقطاع المدخرين ، ومروراً بقطاع المصارف الربوية ، وقطاع المنشآت الاقتصادية ، وانتهاءً بالبورصة التي تتعامل بنظام بيع الديون المحرم في الشريعة ، بالإضافة إلى معاملات غير شرعية أخرى .

إن علم الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يبحث عن أصلح الطرق الممكنة لكسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته ، وفق الأصول والمبادئ الإسلامية ، والتطبيقات التي تنبني عليه ، وأنه أصلح نظام للاقتصاد .

وأوصت بالآتي: مطالبة حكومات الدول العربية والإسلامية بنشر ثقافة (الاقتصاد الإسلامي) وتطبيق مبادئه في الحياة الاقتصادية ومطالبة البنوك المركزية العربية والإسلامية بتعميم تجربة (المصارف الإسلامية) في أقاليمها الجغرافية ، والتخلي عن تجربة (المصارف الربوية) التي لم تجلب إلا الويلات لأمتنا لقيامها على لربا المحرم بالإضافة إلى إيجاد جهاز رقابي مالي ، وإداري يسعى إلى تفعيل الرقابة على أسواق البورصة والأسواق التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي وإعطاء دور مهم للقطاع الخاص للإسهام في معالجة الأزمة الراهنة .

Abstract:

This paper discusses the role of the Islamic economy in dealing with economic crises, an attempt to develop solutions that contribute to addressing the current crises, and aims to analyze this crisis by introducing this concept, highlighting the current crisis and to know the systems and policies that cause this crisis, Islamic economic thought, prove that these systems and policies are useless, and the need to return to Islam and its financial and economic policies , the researcher used the inductive method. It contains an introduction, a preface, three chapters:

The first chapter deals with the reality of the Islamic economy, the second chapter concerns with the economic policies of the positive law. and the third chapter states the economic crisis and their solutions, then

concluded a number of results the most important are: The main reason for finding the current economic crisis is: the widespread phenomenon of dealing with usury, or the phenomenon of dealing with

debt based on usury: The sector of savers, the usury -based banking sector, the economic establishments sector, and the stock exchange, which deal with the sale of debts prohibited by the Sharia, in addition to other illegal transactions.

Islamic economics is the science that seeks the best ways to make, spend and increase money in accordance with the Islamic principles, and the applications on which it is based. The researcher recommended that Arab and Islamic governments should spread the culture of the Islamic economy and apply its principles in economic life and to demand that the Arab and Islamic central banks spread the experience of Islamic banks in their geographical regions. In addition to the establishment of a financial and administrative control mechanism that seeks to activate the control of the stock market and the markets on which the economic activity is based and to give an important role to the private sector to contribute to addressing the current crisis.

مقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على المعلم الأول ، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد ... فإن الإسلام هو الدين الخاتم ، وقد جاءت أحكامه، وتشريعاته ، وآدابه ، ونظمه ، شاملة لكل مناحي الحياة ، وصالحة لكل زمان ومكان ، ومحقة لمصالح العباد في العاجل والآجل؛ وذلك لأنها من عند اللطيف الخبير ، الذي يعلم ما يصلح خلقه ، قال تعالى : "ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير" (١)

فالنظم البشرية التي لا تستقى من الإسلام قوانينها ، ولا تنهل من الشريعة السمحة أحكامها ، نظم وضعية ، مصدرها العقل البشري القاصر ، وما العقل في حقيقته إلا فكر مضطرب ، ما يراه اليوم صواباً ، قد يراه في الغد خطأ .

وهذا ما يفسر لنا كثرة الآثار السلبية التي عانت منها البشرية من جراء تطبيق الأنظمة الاقتصادية الوضعية : كالنظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي ، وأصدق دليل على ذلك ، ما نراه من انهيار للنظام الشيوعي الاشتراكي في دول المعسكر الشرقي من قبل ، وانهيار النظام الرأسمالي في الوقت الراهن ، وتسببه للأزمة المالية الحالية .

وتتمثل أهمية هذا البحث : في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية ، ألا وهو الأزمة المالية الحالية .

فالتحديات الراهنة التي تفرضها هذه الأزمة ، أفرزت _ ولازالت تفرز _ آثاراً في أغلبها هي سلبية ، ليست فقط على الدول النامية _ كما يظن البعض _ بل تعدى ذلك على الدول المتقدمة ، وما نشهده اليوم من إفلاس المؤسسات ، وتسريح آلاف العمال ، وإحالتهم على البطالة ، لهو خير دليل على هذه الآثار السلبية ؛ الأمر الذي يقودنا إلى ضرورة الكشف عن هذه الأزمة وتشخيصها . ثم عرض العلاج المناسب .

ثم يهدف البحث: إلى تحليل هذه الأزمة من خلال التعريف بهذا المفهوم ، وتسليط الضوء على الأزمة الحالية ، ومعرفة النظم المتسببة في هذه الأزمة ، وإيجاد بعض الحلول في نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي ، وإثبات عدم نفع هذه النظم الوضعية ، وضرورة العودة للإسلام ونظامه المالي والاقتصادي .

ففي النظام الاقتصادي الإسلامي _ دون أدنى شك _ القدرة على حل المشكلات الاقتصادية ، التي تعترض عالمنا الحديث . ومن ثم الانطلاق نحو تحقيق التنمية الشاملة ، وتحقيق حد الكفاية لكل فرد ، وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ، وبين دول العالم ، وصولاً إلى

١سورة الملك الآية (١٤)

مجتمع إنساني آمن ، وعندها تكون السعادة الحقيقية . قال تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت * الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) سورة: الآية: (٣-٤).

فالمطلوب التوصل إلى نظرية إسلامية متكاملة، يطبقها العالم الإسلامي ، وتفرض نفسها من خلال الاقتناع بها في مجتمعات العالم كله .

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع للمشاركة في المؤتمر العلمي العالمي الرابع (دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاديات الدول تحت المحور السادس : المشكلات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي).

أهمية الموضوع:

يهدف هذا الموضوع إلى تحليل هذه الأزمة من خلال التعريف بهذا المفهوم وتسليط الضوء على الأزمة الحالية ومعرفة النظم المتسببة في هذه الأزمة وإيجاد بعض الحلول في إيجاد نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي وإثبات عدم نفع هذه النظم الوضعية، وضرورة العودة للإسلام ونظامه المالي والاقتصادي.

منهج البحث:

استخدمت المنهج الاستقرائي في استقصاء المعلومات للوصول إلى النتائج والتوصيات.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى : مقدمة ، ومبحث تمهيدي ، وثلاثة فصول تحتها مباحث ، وخاتمة ، وتفصيلها على النحو التالي :

مقدمة : وتحتوي على أهمية البحث وأهدافه .

تمهيد : نبذه عن الاقتصاد الإسلامي .

الفصل الأول : حقيقة الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول : تعريف الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثاني : أسس وخصائص الاقتصادي الإسلامي .

الفصل الثاني : النظم الاقتصادية الوضعية .

المبحث الأول : النظام الرأسمالي .

المبحث الثاني : النظام الاشتراكي .

المبحث الثالث : مقارنة بين النظم الثلاثة .

الفصل الثالث : الأزمة الاقتصادية .

المبحث الأول : نبذة عن الأزمة الاقتصادية الراهنة .

المبحث الثاني : أسباب الأزمة الراهنة .

المبحث الثالث : حلول الأزمة الراهنة من منظور إسلامي .

خاتمة : أهم النتائج والتوصيات .

فهرس المصادر والمراجع .

فهرس الموضوعات .

وبعد ... فإنني قد بذلت قصارى جهدي ، حتى يخرج هذا البحث على الوجه الأكمل ، ولا أدعي الكمال ، فالكمال لله وحده . قال الراغب الأصفهاني : ما كتب إنسان كتاباً إلا وقال في غده : لو زيد هذا لكان أحسن ، ولو بدل ذلك لكان يستحسن ، ولو حذف هذا لكان أفضل ، وهذا من أجل العبر على استولاء النقص على جملة البشر .

فما كان فيه من صواب ، فمن الله وحده ، وما كان فيه من خطأ ونقصان فمني والشيطان ، فهو جهد بشر ، والبشر مجبول على السهو والخطأ والنسيان ، فمن وجد فيه صواباً فليحمد الله ، ومن وجد فيه خطأً فليستغفر الله لي .

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفع به، وأن يجزي كل من ساعد في إخراجة : سواءً بالنصيحة ، أو بالكتابة ، أو بالتشجيع ، أو بأي نوع من أنواع المساعدة .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الحشر والدين .

تمهيد : (نبذة عن الاقتصاد الإسلامي):

يعتبر المال هو عصب الحياة على الأرض ، وأساس إعمارها ، وتسخيرها لإعانة الإنسان على مباشرة حياته عليها .

ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد الكلية التي تحكم نظم النشاط الاقتصادي ، مثل سائر الأنشطة ، كما دعت إلى الاجتهاد في تطبيق هذه القواعد ، مما يتفق مع ظروف الزمان والمكان ، وبذلك يجمع الاقتصاد الإسلامي بين : ثبات القواعد الكلية ، ومرونة التطبيق من حيث الإجراءات والأساليب .

والهدف الرئيس للنظام الاقتصادي الإسلامي هو : إشباع حاجات الإنسان الأصلية ، وذلك في إطار من القيم والأخلاق الإسلامية ، والسلوكيات الحسنة ، والتي تتفاعل مع بعضها البعض ، فتولد توازناً دائماً بين الفرد والمجتمع ، من حيث مصالح كل منهما ونشاطه .

والنتيجة هي تحقيق رقي الإنسان، في كافة ميادين الحياة المختلفة، والمحافظة على ذاتيته وكرامته .

كما يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تنظيم المعاملات بشكل يستطيع معها الوصول إلى مستوى معيشي كريم لأفراد المجتمع ، يتصف بالنمو المطرد والمستقر؛ وذلك من خلال التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية ، والعدالة في توزيع الدخل والثروات ، بما يحقق لكل أفراد القطاع العائلي داخل الدولة في العيش بمستوى مقبول .

ولعل ذلك يتوقف على كون النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف في أسسه وأركانه عن النظم الاقتصادية الوضعية الأخرى، مما ساعده ليكون صاحب الريادة من بين تلك النظم الاقتصادية الوضعية الأخرى .

وهذا دليل على أن الشريعة الإسلامية هي الباقية ، الصالحة لكل زمان ومكان .

فالاقتصاد الإسلامي يجمع أكبر قدر ممكن من الميزات التي تتمتع بها النظم الوضعية الأخرى ، ويبتعد عن المساوىء والمآخذ التي تكون في النظم الأخرى ، وأكبر دليل على ذلك : سقوط تلك النظم الوضعية ، وإعلان فشلها ، ووقوف الاقتصاد الإسلامي وحده ليعلن للبشرية جمعاء أنه أفضل نظام يصلح لهم .

الفصل الأول حقيقة الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول : تعريف الاقتصاد الإسلامي.
المبحث الثالث : الأسس والخصائص التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول : تعريف الاقتصاد الإسلامي:

أولاً : تعريف الاقتصاد لغة .

الاقتصاد مشتق من مادة (قصد) ومعناها في اللغة : التوسط والاعتدال بين طرفين : الإسراف والتقتير ، والإفراط والتقريب .

والقرآن الكريم بين لنا أن مشتقات مادة (قصد) تشتمل على معنى التوسط والاعتدال ، قال تعالى : "واقصد في مشيك" (١) أي : امش بلا تكبر ولا ذلة وتوسط بالمشي .

وقوله تعالى : "وعلى الله قصد السبيل" (٢) أي : تبين الطريق بالحجج والبراهين الواضحة (٣) وقوله تعالى : "لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لاتبعوك" (٤) أي : سفراً متوسطاً غير متناهي البعد أو قريباً .

وقوله تعالى : "فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد" (٥) ، وقوله تعالى : "فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات" (٦) ، وقوله تعالى : "منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون" (٧) أي : معتدلة .

وفي صفته _ عليه الصلاة والسلام _ : "كان أبيض مُقَصِّداً" هو الذي ليس بطويل ولا قصير ولا جسيم ، وفيه "القصد القصد تبلغوا" (٨) أي : عليكم بالقصد من الأمور في القول والفعل ، وهو الوسط بين الطرفين (٩) .

^١سورة لقمان الآية (١٩) .

^٢سورة النحل الآية (٩) .

^٣أنظر : لسان العرب (٣٥٣/٣) لمحمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الافريقي ، نشر : دار صادر - بيروت ، الطبعة الثالثة عام ١٤١٤ هـ .

^٤سورة التوبة الآية (٤٢) .

^٥سورة لقمان الآية (٣٢) .

^٦سورة فاطر الآية (٣٢) .

^٧سورة المائدة .

^٨الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٢٩٤/١١) كتاب الرقائق .

^٩أنظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٦٧/٤) لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير ، نشر : المكتبة العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي .

ثانياً : تعريف علم الاقتصاد اصطلاحاً :

(١)تعريف علم الاقتصاد عند الوضعيين :

يرى الاقتصاديون الوضعيون أن علم الاقتصاد وليد الحاجة المتمثلة في ما يسمى عندهم (بالمشكلة الاقتصادية) أو (مشكلة الندرة) .

وتلك المشكلة تتلخص في عدم التعادل والتكافؤ بين الحاجات والموارد، فإن الموارد المتاحة لأي مجتمع في أي وقت ما: كالأرض أو القوى العاملة، أو الآلات ... لا تكفي حتى على فرض استخدامها استخداماً كاملاً، وكفى لإنتاج الحاجات المتعددة والمتزايدة التي يسعى المجتمع لإشباعها^(١).

فعلم الاقتصاد في نظرهم إنما وجد لحل المشكلة الاقتصادية على أفضل وجه ، وبذلك يرتبط علم الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية التي عدت إليه ، ارتباطاً وثيقاً . وقد انعكس هذا الارتباط على تعريفاتهم لعلم الاقتصاد .

وعلى هذا فهناك تعريفات عديدة لعلم الاقتصاد عندهم ولكنها في الغالب لم تسلم من المآخذ والاعتراضات ، منه على سبيل المثال التعريف الذي ينسب إلى (آدم سميث) فهو يعرف علم الاقتصاد بأنه (علم الثروة) أو (هو العلم الذي يختص بدراسة وسائل اغتناء الأمم مع التركيز بصفة خاصة على الأسباب المادية للرفاهية : كالإنتاج الصناعي أو الزراعي ... الخ).

ويؤخذ على هذا التعريف أنه غير جامع مانع ، وذلك لأن تركيزه على الأسباب المادية للرفاهية يخرج أنشطة إنسانية عديدة من نطاق الاقتصاد : كخدمات التعليم والصحة ، فهي لا تسهم في تحقيق المزيد من الرفاهية ، ومع ذلك فإن لها نتائج اقتصادية معتبرة . ويؤخذ على تعريف الاقتصاد أنه (علم الثروة) بأنه يصرف الأنظار عن موضوع علم الاقتصاد ، وهو الإنسان ذو الإرادة ، والذي ما يتم الإنتاج إلا به^(٢).

وهناك تعريفات أخرى لعلم الاقتصاد عند الوضعيين لم تسلم في الغالب من الانتقادات التي وجهت إليها ، ولهذا حرص بعض الباحثين على تقديم تعريف يكون جامعاً مانعاً .

فعرف علم الاقتصاد بأنه : علم اجتماعي ، موضوعه الإنسان ذو الإرادة ، يهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة ، والموارد المحدودة ، بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات، عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة مع العمل على إنمائها بأقصى طاقة

ممكنة^(٣).

هذا التعريف يشير إلى الجوانب الأساسية للظاهرة الاقتصادية عند الوضعيين : فإنه يشير إلى عدم التعادل بين الحاجات المتعددة ، والموارد المحدودة . كما يشير إلى الهدف من الدراسة الاقتصادية : وهو إشباع أكبر قدر من الحاجات بالموارد المتاحة ، مع العمل على إنماء هذه الموارد بأكبر قدر ممكن .

^١ انظر : النظام الاقتصادي في الاسلام : مبادئه ، وأهدافه د.أحمد محمد العسال ، ود.فتحي أحمد عبد الكريم (ص٥وما بعدها) .

^٢ انظر : النظام الاقتصادي في الاسلام (ص٥٦) .

^٣ مبادئ علم الاقتصاد ، مصطفى كامل سعيد (ص١٦٩) .

ويبرز التعريف أن الإنسان ذا الإرادة هو موضوع الدراسة الاقتصادية^(١).

٢/ تعريف علم الاقتصاد الإسلامي :

عرف علم الاقتصاد بتعريفات عديدة منها :

١- هو "العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته"^(٢).

٢- هو "العلم الذي يقوم على دراسة سبل تحقيق أوفر الدخل لتأمين حاجات الفرد والمجتمع والدولة ، مع تنمية الموارد واستغلالها ، ودراسة توزيعها بأقل النفقات"^(٣).

٣- هو "العلم الذي يدرس الظواهر الاقتصادية، وتحليلها بقصد استخلاص القوانين التي تحكمها"^(٤).

المبحث الثالث : الأسس والخصائص التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي

أولاً : أسس الاقتصاد الإسلامي :

١/ الملكية المزدوجة :

لقد اهتمت الشريعة الإسلامية بالملكية ، ويقصد بالملكية المزدوجة هنا : الملكية العامة، والملكية الخاصة .

فالشريعة الإسلامية لم تلغ الملكية الفردية، وكذلك لم تلغ الملكية العامة، وإنما جعلت ضوابط للعمل بالملكيتين ، وفي حالة تعارض الملكية الخاصة مع الملكية العامة فإن الشريعة الإسلامية تقدم الملكية العامة عند التعارض ؛ ولكن بضوابط معينة .

٢/ الحرية الاقتصادية المقيدة :

اعترف الإسلام بالحرية الاقتصادية ، فلم ينكرها أو يصادرهما _ كما فعل النظام الاشتراكي _

ولم يطلق لها العنان _ كما فعل النظام الرأسمالي _ ولكنه توسط واعتدل حيث اعترف بها ووضع لها قيوداً تستهدف تحقيق أمرين :

الأول : أن يكون النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الأفراد مشروعاً من وجهة نظر الإسلام .

الثاني : كفالة حق الدولة في التدخل : إما لمراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد ، أو لتنظيمه ، أو لمباشرة بعض الأنشطة التي يعجز عنها الأفراد ، أو يسيئون استغلالها .

٣/ التكافل والتوازن الاجتماعي.

التكافل الاجتماعي من أعظم أركان الاقتصاد الإسلامي ، وقد حث عليه الإسلام ، وجعل

العديد من الوسائل والطرق الكفيلة بتحقيقه ، قال تعالى: "إنما المؤمنون إخوة"^(٥)

^١ النظام الاقتصادي في الإسلام (ص ٨) .

^٢ الاقتصاد الإسلامي للطريفي (١٨/١) .

^٣ الاقتصاد في ضوء الشريعة د. محمود محمد بابلي (ص ١٨) .

^٤ المذهب الاقتصادي في الإسلام د. محمد شوقي الفنجري (ص ٤٩) .

^٥ سورة الحجرات الآية (١٠) .

والتوازن الاجتماعي يخلق عدم التفاوت الكبير بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة، ومعنى ذلك : أن يكون المال موجوداً لدى كل فرد من أفراد المجتمع ، بحيث يتمكن من العيش في المستوى العام اللائق به ، والحد اللائق لمعيشة كل فرد عبّر عنه الفقهاء بحد الكفاية تمييزاً له عن حد الكفاف^(١).

وحد الكفاية يتحقق بتوفير الضروريات التي لا بد من توفرها، وإلا فإن الحياة لا تقوم بدونها ، ثم الحاجيات التي يؤدي توفرها إلى رفع الحرج والضيق عن الإنسان . ثم توفير القدر المناسب من التحسينات مما لا يؤدي إلى الترف والتبذير، وإهدار الطاقات.

ثانياً : خصائص الاقتصاد الإسلامي .

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية الأخرى بالعديد من الخصائص والتي من أهمها ما يلي :

(١) ارتباطه بالعقيدة الإسلامية :

عقيدة التوحيد هي الركيزة الأولى والقاعدة الأساسية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في الإسلام ، حيث إن العقيدة لها آثارها العديدة في حياة المسلم ومن تلك الآثار :

- أنها تربط المسلم بخالقه ، فيستشعر عظمة الله ، ويسعى لنيل رضاه .
- أن المال في نظر المسلم ما الله، مكنه الله تعالى من التصرف فيه، بضوابط وقيود لا يحل له تجاوزها أو تعديها .
- أنه يراعي جانب الثواب والعقاب، فلا يقدم على مزاوله نشاط اقتصادي أو غيره إلا إذا كان مشروعاً.
- تسليح المسلم بالطمأنينة واليقين والتسليم بقدر الله وقضائه ، فالمسلم مطمئن بأن الربح والخسارة والغنى والفقر بيد الله ، ولهذا إذا تخلفت النتائج بعد اتخاذ الأسباب فلا حزن ولا ضجر ، بل شكر وصبر وهذا شأن المؤمن ، يقول الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ "عجباً للمؤمن إن أمره كله له خير ، إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له ، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له ، وليس ذلك لأحد إلا المؤمن"^(٢).
- النشاط الاقتصادي عملاً وإنتاجاً واستثماراً واستهلاكاً ليس غاية في ذاته في نظر المسلم ، بل هو وسيلة لغاية أكبر ، ولهدف أسمى ، وهو إعمار الأرض ، وتهيتها للعيش الإنساني الكريم.

٢/ الطابع التعبدي:

للسياط الاقتصادية الإسلامية طابع تعبدي^(٣) ، وذلك أن الإسلام قد رفع قدر العمل _ أيأ كان نوعه _ وارتقى به إلى درجة العبادة متى ما اقترن بالنية الصالحة ، والتزم أحكام الشرع .

^١ المذهب الاقتصادي د. محمد شوقي الفنجري (ص ١٧٢) .

^٢ الحديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٩٩٩)، باب المؤمن أمره كله خير (٢٢٩٥/٤) ، وابن حبان برقم (٢٨٩٦) .

فالمطلوب من المسلم أن يتجه بنشاطه الاقتصادي إلى الله عز وجل ابتغاء مرضاته، وبذلك يتحول هذا النشاط إلى عبادة يثاب عليه ؛ لأن النية هي التي تحول العمل العادي إلى عبادة متى ما كان هذا العمل مشروعاً بأصله .

ويتضح ذلك فيما يرويه كعب بن عجرة _ رضي الله عنه _ قال : مر رجل على النبي _ صلى الله عليه وسلم _ فرأى أصحاب رسول الله من جلده ونشاطه ، فقالوا : يا رسول الله لو كان جلد هذا في سبيل الله . فقال عليه الصلاة والسلام : "إذا كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج رياءً ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان" (١) /٣ ارتباطه بالأخلاق :

أخلاق المسلم ثمرة من ثمرات العقيدة الإسلامية الراسخة ، تلك العقيدة التي توجه سلوك المسلم ، وتربطه بالثواب والعقاب الأخروي. كما وأن الأخلاق هي ثمرة التمسك بالإسلام ككله المتجسد في رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ الذي كان خلقه القرآن، والذي زكاه ربه تعالى وأثنى عليه بقوله "وإنك لعلی خلق عظیم" (٢) . كما قالت أم المؤمنين عائشة _ رضي الله عنها _ : "كان خلقه القرآن" (٣)

وهكذا سرت أخلاق النبوة في صحابته الأبرار فكانوا أحسن الناس خلقاً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وفد انتشر الإسلام في كثير من بلدان العالم عن طريق التجار المسلمين الذين تحلوا بأخلاق الإسلام ، حيث كانوا قدوة حسنة بتعاملهم الكريم وهم يباشرون التجارة .

ومن هذا نرى أن الإسلام قد ضبط جميع أنظمتها ، ومنها النظام الاقتصادي بضوابط الأخلاق ، سواء من حيث الوسائل والنظريات ، أو من حيث المقاصد والأهداف ، وقد اعترف بعض الغربيين بهذه الخصيصة ، ومن ذلك ما قاله الكاتب الفرنسي (جاك أوستروي) في كتابه "الإسلام والتنمية الاقتصادية" : "الإسلام هو نظام الحياة التطبيقية ، والأخلاق المثالية الرفيعة معاً ، وهاتان الوجهتان مترابطتان لا تنفصلان أبداً ، ومن هنا يكمن القول : إن المسلمين لا يقبلون اقتصاداً علمانياً ، والاقتصاد الذي يستمد قوته من وحي القرآن ليصبح بالضرورة اقتصاداً أخلاقياً" (٤) .

٤ / الرقابة الذاتية :

الرقابة على ممارسة النشاط الاقتصادي في ظل النظم الاقتصادية الوضعية، رقابة خارجية تعمل من خارج الإنسان بقوة القانون .

أما في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي فالى جانب الرقابة الخارجية التي تمارسها الدولة، توجد رقابة أشد وأكثر فعالية وهي الرقابة الذاتية الداخلية .

^١ المعجم الكبير للطبراني (٢٨٢/١٩) ، تحقيق : حمدي عبد المجيد .

^٢ سورة القلم الآية (٤)

^٣ الحديث أخرجه مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب جامع صلاة الليل ومن قام أو مرض (١/٥١٢-٥١٣) .

^٤ الإسلام والتنمية الاقتصادية : جاك أوستروي ، نقلاً عن كتاب القيم والأخلاق ، د.يوسف القرضاوي (ص٦٢) .

يقيمها الإسلام من داخل النفس البشرية على أساس العقيدة الصحيحة السليمة، والأخلاق الكريمة .

يربي الإسلام الضمير الإنساني ليكون رقيباً على صاحبه في السر والعلن ، فيخشى عقاب الله الأخروي أكثر من خشيته للعقاب الدنيوي ، فالمسلم وهو يمارس نشاطه الاقتصادي ، يستشعر معية الله تعالى ، وأنه مطلع على كل تصرفاته ، فيحس بأنه إن تمكن من الإفلات من رقابة السلطة ، فلا يستطيع الإفلات من مراقبة الله تعالى ، ويحس ويتيقن بأنه لو انحرف عن مراد الله تعالى حتماً سيتعرض إلى العذاب الأليم في الآخرة ، وقد لا يفلح ولا يوفق في ذلك النشاط الذي يمارسه ، فهو يعايش دائماً قوله تعالى : "وهو معكم أين ما كنتم" (١).

٥/ الجمع بين الثبات والتطور:

إن النظام الاقتصادي الإسلامي ثابت من حيث الأصول والمبادئ التي لا تقبل التبديل والتغيير ، ومتغير من حيث الأحكام والتطبيقات الاقتصادية التي تتغير وتتبدل بحسب أحوال الناس ، واختلاف أزمانهم وأماكنهم .

وذلك لأن التشريعات الإسلامية التي تتعلق بالمال والاقتصاد جاءت أحكامها على ضربين :

الأول: أحكام ثابتة لا تتغير ولا تتبدل، ولا مجال فيه للاجتهاد إلا في التنزيل على الوقائع. هذه الأحكام جاءت بها نصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، قطعية في ثبوتها ودلالاتها .

الثاني: أحكام غير ثابتة، فهي قابلة للتغيير والتبديل والتطور، لأن النصوص التي جاءت بها ظنية الثبوت والدلالة، أو أنه تركت من غير نصوص رحمة بالناس .

هذه الأحكام جعلها الإسلام مجالاً للاجتهاد في الفهم والتطبيق.

وهذا التنوع في الأحكام من خصائص شريعة الإسلام ، فالأحكام الثابتة في مجال الاقتصاد جاءت مفصلة تفصيلاً دقيقاً ، لا مجال للاجتهاد فيها ؛ لأنها لا تختلف باختلاف الزمان والمكان .

أما الأحكام المتغيرة: فهي مجال لاجتهاد المجتهدين، لأنها تختلف باختلاف الأزمان والأماكن ، وتتطور بتطور حياة الإنسان ، مما يدل على مرونة هذه الأحكام وسعتها(٢).

وعلى هذا فإن النظام الإسلامي يستوعب جميع ما يستجد في حياة الناس، من نظريات اقتصادية، ومعاملات مالية، إذا كانت لا تتعارض مع أصوله العامة.

٦/ الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية:

تتفق النظم الاقتصادية الوضعية في ماديتها البحتة، فإنه توجه النشاط الاقتصادي لتحقيق المصالح المادية فقط دون أدنى اعتبار للحاجات الروحية.

فغاية النشاط الاقتصادي الرأسمالي تحقيق كل فرد أكبر قدر ممكن من الكسب المادي.

وغاية النشاط الاقتصادي الاشتراكي: تحقيق كل مجتمع أكبر قدر ممكن من الرخاء المادي.

^١سورة الحديد الآية (٤) .

^٢أنظر : النظام المالي والاقتصادي في الإسلام للأستاذ الدكتور : إبراهيم نورين إبراهيم (ص١٣٠) ، نشر : مكتبة الرشد _الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ_٢٠٠٥م .

فالمادة مطلوبة لذاته ، وعلى أساسها تقوم علاقات الناس بعضهم ببعض .
والسبب : هو البعد عن الدين أو إنكاره ، فالنظام الرأسمالي يقوم على أساس فصل الدين
عن الاقتصاد .

أما النظام الاشتراكي فإنه ينكر الدين تماماً ، ويعتبره أفيون الشعوب .
أما النظام الإسلامي ، فإنه يجمع ويوازن بين المصالح المادية ، والحاجات الروحية ،
فبجانب اعتباره للعامل المادي للنشاط الاقتصادي فإنه لا يغفل الجانب الروحي .
فالمسلم عليه أن يتجه بنشاطه الاقتصادي _ وغيره من الأنشطة _ إلى الله تعالى ؛ ابتغاء
مرضاته ، وخشية عقابه ، وهو في ذات الوقت يحقق الكسب المادي "قل إن صلاتي ونسكي
ومحياتي ومماتي لله رب العالمين * لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين"^(١).

^١سورة الحج الآيات (١٦٢-١٦٣) .

الفصل الثاني

النظم الاقتصادية الوضعية

- المبحث الأول : النظام الرأسمالي .
- المبحث الثاني : النظام الاشتراكي .
- المبحث الثالث : مقارنة بين النظم الثلاث .

المبحث الأول : النظام الرأسمالي:

تعريفه: عرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه : النظام الاقتصادي الذي يمتلك فيه الأفراد أحادا أو جماعات الموارد الإنتاجية ملكية خاصة ؛ كما أن لهم الحق في استخدام مواردهم بأية طريقة يرونها مناسبة^(١)

أسس النظام الرأسمالي :

يمكن تلخيص الأسس التي يقوم عليها هذا النظام في الآتي :

١- الحرية الاقتصادية : يكفل النظام الرأسمالي الحرية الاقتصادية المطلقة للفرد ، يزاول ما يشاء من الأنشطة ، وبالأسلوب الذي يراه مناسباً ، تحقيقاً لمصلحته وبأساليب الشخصية فقط ، سواء على مستوى الإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع أو الاستثمار الذي يناسبه، وليس للدولة التدخل في ذلك .

فالأصل في هذا النظام هو حرية الفرد في ممارسة ما يريد من نشاط والاستثناء: هو تدخل الدولة وقيامها ببعض أوجه النشاط إذا اقتضت الضرورة ذلك في أدنى حد

٢- الملكية الخاصة: يعطي النظام الرأسمالي الفرد الحق في تملك أموال الاستهلاك والإنتاج وغيرها ، وحق التملك فيها وفق القانون .

٣- حافز الربح :يعتبر البحث عن أكبر ربح ممكن غاية النظام الرأسمالي ، فالفرد في ظل هذا النظام يعمل على تعظيم منفعته الشخصية وبالسعي لتحقيق أقصى وأكبر ربح ممكن حتى لو تعارض ذلك مع المصلحة العامة .

فالربح هو الغاية والوسيلة ، وهو المحرك للنشاط الاقتصادي في المذهب الفردي^(٢)

٤- جهاز الثمن : وهو الجهاز الذي تعمل من خلاله مبادئ وأسس النظام الرأسمالي ، وهو الذي يلعب دوراً هاماً في إرشاد الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار ، وغير ذلك من الفعاليات الاقتصادية ، بحيث يقال: إن النظام بأكمله يعمل عن طريق جهاز الثمن وهو الذي يحقق التوازن التلقائي بتفاعل قوانين العرض والطلب^(٣)

أبرز مساوئ النظام الرأسمالي:

للنظام الرأسمالي العديد من المساوئ من أهمها :-

١- إهمال الجوانب الدينية والأخلاقية ، بل يؤثر الكسب المادي ولو على حساب الدين والأخلاق

٢- عدم مراعاة مصلحة المجتمع ، بل يسعى لتحقيق الربح

٣- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، ففي ظل هذا النظام يزداد الغني غنى ويزداد الفقير فقراً . مما أدى إلى تكديس الأموال في أيدي فئة قليلة .

٤- وجود الاحتكار : حيث تقوم شركات احتكارية ضخمة لا يمكن منافستها أو الوقوف أمامها مما يمكنها من السيطرة على الإنتاج وفرض الأسعار التي تريدها

^١ النظم الاقتصادية المعاصرة ، محمد حامد (ص٦١-١)

^٢ النظم الاقتصادية محمد حمدي النشار(ص٣٢- وما بعدها)

^٣ النظام المالي والاقتصادي في الإسلام إبراهيم نورين إبراهيم(ص٢٥- وما بعدها)

٥- أنه دائم التعرض للأزمات الاقتصادية الحادة وظهور الكثير من المشكلات كالبطالة والتضخم (١)

المبحث الثاني: النظام الاشتراكي

تعريفه: هو النظام الذي يتميز بتمليك الدولة لعوامل الإنتاج أي (الملكية الاجتماعية) كالأراضي والآلات والمصانع. وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط فالفرد في ظل هذا النظام لا حرية له ولا إرادة في اختيار حاجاته الأساسية واختيار العمل الذي يناسبه فهو يعمل كما تريد الدولة وينتج لصالحها في مقابل أن تكفل له طعامه وشرابه ومسكنه.

أسس النظام الاشتراكي :

من أهم أسس هذا النظام ما يلي:

- ١- الملكية العامة لوسائل الإنتاج وإلغاء الملكية الفردية باعتبارها مستقلة
- ٢- إشباع حاجات المجتمع بوضع الأولوية في الإنتاج لاحتياجات المجتمع من السلع والخدمات .
- ٣- التخطيط المركزي : يعتمد هذا النظام على جهاز التخطيط المركزي بدلاً من جهاز الأثمان الذي تعتمد عليه الرأسمالية .
- والتخطيط المركزي : يعني تنظيم النشاط المتعلق بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، فمثلاً : الإنتاج في ظل هذا النظام ينظم من حيث أنواع وكميات السلع المراد إنتاجها .
- والموارد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب .
- ٤- توزيع الناتج القومي على الأفراد بما يتفق ومبدأ العدالة الاجتماعية ، ويقدر مساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية .
- ٥- إنكار الدين ومحاربتة ، باعتبار الأديان أفيون الشعوب .

أبرز مساوئ النظام الاشتراكي :

لهذا النظام مساوئ عديدة نذكر منها :

- (١) انعدام الحرية الفردية : مما أدى إلى إلغاء وجود الفرد الخاص ، ولا ينظر إليه إلا كعضو في المجتمع ، فلا اعتبار للمصلحة الخاصة ، بل يجب التضحية بها في سبيل تحقيق المصلحة العامة .
- (٢) انعدام الحافز الفردي باستبعاد هذا النظام للملكية الفردية . وكذلك حافز الربح ، مما يصادم فطرة الإنسان ، وما جبل عليه من حب التملك (٢) . ونتج عن ذلك فتور في بواعث العمل ، مما أدى إلى تدهور الإنتاج كماً وكيفاً ، وقد اضطرت بعض الدول الاشتراكية إلى تطبيق نظام الحوافز ، وبعضها تخلى عن الاشتراكية .
- (٣) محاربة الأديان السماوية انطلاقاً من مقولة (لا إله والحياة مادة) .
- (٤) بروز ظواهر عدم الثقة بين الدولة والمجتمع ، لتركيز القوة السياسية والاقتصادية بيد الدولة ، ونتج عن ذلك عدم الاستقرار السياسي في كثير من دول أوروبا الشرقية (٣).

^١ علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية 'مصطفى العبد الله (ص٢٦٨-)

^٢ النظام المالي والاقتصادي في الإسلام (ص٢٧ وما بعدها) .

^٣ علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية د. مصطفى العبدالله (ص٢٦٨) .

المبحث الثالث: مقارنة بين النظم الثلاث :

بعد أن عرفنا بالنظام الإسلامي في الفصل الأول ، وكذلك عرفنا النظامين الوضعيين (الرأسمالية والاشتراكي) السائدين في العالم اليوم ، وبيننا الأسس التي تقوم عليه هذه النظم الثلاث ، بعد هذا يمكننا إدراك الفرق الواضح بينهما وبين النظام الاقتصادي الإسلامي ، ونجمل ذلك في النقاط التالية:

(١) الارتباط الديني :

اتضح لنا أن النظامين الاقتصاديين الوضعيين قد انفصلا عن الدين فالشيوعية الماركسية تنكر الدين وتعتبره (أفيون الشعوب) والرأسمالية وإن كانت لا تنكر الدين إلا أنها قصرته على نطاق الكنيسة وأبعدته عن نظامها الاقتصادي.

أما النظام الإسلامي فإن أهم ما يميزه ارتباطه التام بدين الإسلام عقيدة وشريعة.

(٢) استهداف المصلحة:

الاقتصاد الرأسمالي يستهدف مصلحة الفرد ، فيقدمه على مصلحة المجتمع ؛ لأنه ينظر إلى الفرد على أنه محور الوجود والغاية منه

ويرى عدم التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. وأن الأفراد حين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم في الوقت نفسه يحققون مصلحة الجماعة .

أما النظام الاشتراكي فإنه يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد – على العكس من النظام الرأسمالي

أما النظام الاقتصادي الإسلامي فيراعي مصلحة الفرد كما يراعي مصلحة الجماعة. لا يقدم إحداهما على الأخرى بل يعمل على التوفيق والموازنة بينهما وأساس ذلك قوله تعالى: {لا تظلمون ولا تظلمون} (١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار". (٢)

أما عند التعارض وعدم إمكان التوفيق والموازنة بين المصلحتين. فإنه يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد .

(٣) اعتبار الملكية

يقوم النظام الرأسمالي أساساً على اعتبار الملكية الخاصة فهي الأصل، إلا أنه يعترف ببعض صور

الملكية العامة – على سبيل الاستثناء وذلك عند الضرورة

وعلى العكس منه الاقتصاد الاشتراكي: فإنه يقوم أساساً على الملكية العامة فتصبح الدولة هي

المالكة الوحيد لكل أدوات الإنتاج وغيرها

وهذا لا ينفي وجود الملكية الخاصة – الفردية على سبيل الاستثناء.

^١سورة البقرة الآية (٢٧٩)

^٢أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى المزني في كتاب الأفضية ، باب القضاء في المرفق (٧٤٥/٢) .

أما الاقتصاد الإسلامي: فإنه يأخذ بكلما النوعين من الملكية في وقت واحد كأصل فكما يعتبر الملكية العامة ، بأن يكون المال مخصصاً لمنفعة عامة المسلمين ؛ فإنه لا ينكر مبدأ الملكية الخاصة والتفاوت في الدخل الفردية ، طالما انه تم بالطرق المشروعة لقوله تعالى: {والله فضل بعضكم على بعض في الرزق} (١) وقوله تعالى: {نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات} (٢) ، وقوله تعالى: {الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر} (٣) وقد وضع الإسلام قيوداً على الملكيتين لضبطهما ، كما فرضت الملكية الفردية التزامات وواجبات لصالح الفئة المحرومة أو الفقيرة مما يسهم في التقريب بين المتفاوتين وهنا تظهر سلبية النظام الرأسمالي في اعتباره للملكية الفردية المطلقة - بدون قيود - ما ينتج عنها الكثير من السلبيات

(٤) حافز الربح : يعتبر البحث عن أكبر ربح ممكن غاية النظام الرأسمالي حتى إن المنتج أو المستثمر في ظل هذا النظام لا يميز بين السلع الضارة وغيرها في سبيل بحثه عن أكبر ربح والنظام الاشتراكي يعتمد على جهاز التخطيط المركزي بدلاً من جهاز الأثمان ، وجهاز التخطيط المركزي هو الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب.

أما النظام الاقتصادي الإسلامي فإنه لا ينكر حافز الربح ولا يتجاهل جهاز الثمن ، ولكنه يضبط ذلك بقاعدة الحلال والحرام فلا يجيز استخدام الوسائل المحرمة لتحقيق الربح ، قال الله تعالى {يأيتها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين} (٤) .

(٥)النشأة والتكوين :نشأت النظم الوضعية - رأسمالية واشتراكية -نشأة مادية ، فقد تكونت النظريات الاقتصادية الوضعية عن طريق تتبع طرق البحث العلمي.

أما الاقتصاد الإسلامي : فهو رباني المصدر، مما يجعله وحده المؤهل لتحقيق مصالح كافة الناس في كل زمان ومكان؛ لأنه من عند اللطيف الخبير قال تعالى{ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير} (٥)

١سورة النحل الآية (٧١) .
٢سورة الزخرف الآية (٣٢) .
٣سورة الرعد الآية (٢٦) .
٤سورة البقرة الآية (١٦٨) .
٥سورة الملك الآية (١٤)

الفصل الثالث

الأزمة الاقتصادية

- المبحث الأول : نبذة عن الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة .
- المبحث الثاني : أسباب الأزمة الاقتصادية .
- المبحث الثالث : حلول الأزمة الاقتصادية الراهنة من منظور إسلامي .

المبحث الأول: نبذة عن الأزمة الاقتصادية الراهنة.

إن الأزمة المالية الراهنة التي تجتاح المعمورة يرجع سببها الرئيس إلى سيطرة النمط الاقتصادي الرأسمالي ، والذي ينطلق من قاعدة الربا في إجراءات تلك المعاملات، والتي تتم من خلال المؤسسات المالية المصرفية الربوية .

وتقوم المصارف الربوية بتطبيق " ربا النسئة" المعروف في الفقه الإسلامي القائم على الاقتراض من المدخرين ،تتم إقراض القطاع الأهلي (الأسر)،بالإضافة إلى القطاع الاقتصادي المتمثل بالمنشأة الاقتصادية من مصانع وشركات تجارية وزراعية وغيرها وعندما تتجمع الودائع المصرفية في البنوك الربوية ،تلجأ عندها إلى اعتماد سياسة "تقديم الإغراءات" لقطاع الأسر ولقطاع المنشأة الاقتصادية، كي يقوموا بالاستدانة منها من خلال ربا النسئة ، مع اشتراط تقديم الضمانات : كتقديم رهونات ، والتي قد لا تكون كافية ونتيجة لما تقدم يقع كل من القطاع الأهلي (الأسر)وقطاع المنشآت الاقتصادية في فخ الديون الربوية ،ثم قد يصلون بعدها إلى مرحلة العجز عن تسديدها، وهذا ما حصل فعلياً خلال الأزمة الراهنة

ونظراً لما للدين من خطورة في الإقراض والتعامل التجاري ،أنزل الله تعالى أطول آية في كتابه الكريم الذي لا بأتية الباطل من بين يديه ولا من خلقه في سورة البقرة الآية(٢٨٢) ، والتي عرفت (بآية المدائنة) ، تحدثت عن الأحكام المرتبطة بالدين ، وكأن الله تبارك وتعالى يشير إلى خطورة التعامل بالدين ؛ لما له من دور في تثبين حقوق العباد ، أو إزالتها بالنسبة للمدينين الذين يمتنعون أو يعجزون عن تسديد دينهم . فما بالنا إذا اقترن التعامل بالديون بالربا ، كما هو شائع ومعتاد من قبل الفكر الاقتصادي الرأسمالي .

ولقد حذر الله سبحانه وتعالى من التعامل بالدين المقترن بالربا : بيعاً ، وإقراضاً ، أو اقتراضاً ، لقوله تعالى (يحق الله الربا)(١).

ولذلك فإن الأزمة الاقتصادية الراهنة من محق الله تعالى ، حيث نفذ الله تعالى وعيده لأولئك الذين يخالفون أمره ، فيتعاملون بالديون الربوية .

ولذلك فإن التوصيف الأمثل للأزمة الاقتصادية الراهنة : أنها أزمة مالية ربوية ، نشأت من القطاع المصرفي الربوي ، بسبب العجز عن تسديد الديون الربوية ، الأمر الذي أدى إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية ؛ بسبب عجزها عن بيع رهونات العقارية الموجودة لديها ، لتسديد من عليها من ديون إلى قطاع المدخرين(٢).

وانتقلت الأزمة بعد ذلك إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وبناء عليه ، فإن الأزمة الاقتصادية الراهنة بدأت مالية ، وانتهت اقتصادية .

^١سورة البقرة الآية (٢٧٦) .
^٢الأزمة المالية الحالية : محاولة للفهم د.حازم البيلوي .

المبحث الثاني : أسباب الأزمة المالية الراهنة .

يوجد في حقيقة الأمر عدة أسباب للأزمة الاقتصادية الراهنة ، أعظمها التعامل بنظام الديون الربوية : بيعاً ، وإقراضاً ، واقتراضاً ، وتوضيح ذلك يتم وفق الشكل الآتي :

(١) على صعيد الدولة : غياب دور الرقابة الفعالة من قبل البنك المركزي .
تشير المبادئ السليمة للمحاسبة المالية إلى ضرورة ربط التوسع في الإقراض من قبل البنوك بنسبة معينة مما تملكه من رأس المال احتياطي ، وإلا وقعت في دائرة المخاطر .
ولذلك صدرت اتفاقية (بازل) للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض ، بأن لا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك .

ورغم أن البنوك المركزية تمارس دور الرقابة على البنوك التجارية ، فإن ما عرف بإسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي . ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض إلى أكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها ، وهذه الزيادة الكبيرة في الإقراض تعني مزيداً من المخاطر ، إذ تعرض بعض المدينين في السداد ؛ كما حدث في (أزمة الرهن العقاري) (١).

(٢) على صعيد القطاع المصرفي :

عندما تتجمع رؤوس الأموال في المصارف الربوية ، فإنها تلجأ إلى ابتكار أساليب ربوية لإيقاع قطاع المستهلكين في الاقتراض بالربا ، والتي منها : أمن منزلك ، أمن سيارتك ، أمن جهاز الكمبيوتر ، أمن تعليم أبنائك في الجامعة ، ... وقسط على عدة سنوات ، وهي بذلك تدفع ضعاف الإيمان للاقتراض منها ، مع عدم تقديم الضمانات الكافية ، كما حصل في الولايات المتحدة ، حيث شهدت القروض السكنية الموجهة لضعيفي الملاءة طفرة خلال الإعوام الأخيرة .

(٣) على صعيد القطاع الأهلي :

ينتج عن الدعوات الإعلانية التي قام بها قطاع المصارف ، توجه بها إلى القطاع الأهلي (الأسر) ، تأثر كثير من أفرادهم بتلك الدعوات ، فلو أعطينا مثلاً عن شاب تخرج من الجامعة حديثاً ، ووجد عملاً يدر عليه دخلاً معيناً ، فإنه يستطيع براتبه هذا أن يشتري منزلاً ، وسيارة ، ... من خلال القرض الربوي من المصرف دون النظر إلى مدى إمكانية هذا الراتب بتسديد قروضه إلى الجهة التي أقرضته ، ودون النظر _أيضاً_ إلى ما قد يطرأ من أزمات مستقبلية قد تؤثر على القوة الشرائية لراتبه ، كما هو الحال بالنسبة للتضخم النقدي الذي أصاب معظم العملات النقدية لدول العالم ، بسبب موجة الغلاء العالمي الحالي .

إن من يقدم على تلك الخطوة من القطاع الأهلي يجد نفسه بمرور الزمن عاجزاً عن تسديد دينه ، الأمر الذي ينعكس سلباً على القطاع المصرفي ، ويسهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية .

^١ الاقتصاد في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة د. حسن محمد الرفاعي (ص ٣) .

المبحث الثالث : حلول الأزمة الاقتصادية الراهنة من منظور إسلامي: في هذا المبحث يتجلى دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية

يمتاز الفكر الاقتصادي الإسلامي عن الفكر الاقتصادي الوضعي (الرأسمالي والاشتراكي) بتوزيع الحلول للأزمة الاقتصادية الراهنة بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، فكل منها دوره في معالجة الأزمة الراهنة :
دور الدولة في معالجة الأزمة :

للدولة دور هام في معالجة الأزمة الاقتصادية ينبغي القيام به ، والناظر في الاقتصاد الإسلامي يجد حلولاً يجب على الدولة الالتزام بها منها :

- ضخ السيولة النقدية في الأسواق المالية : وتأتي هذه الخطوة في مقابلة السحوبات النقدية من المودعين ، وتوفير السيولة النقدية للمصانع والشركات التي تحتاج إلى تمويل من البنوك لتمويل عملياتها الإنتاجية ، وإن كان لها مخاطر على التضخم النقدي.
- إلزام البنوك (بالتوقف عن بيع الديون) : بيع الديون محرم بالشريعة الإسلامية ، فلقد روى ابن عمر رضي الله عنه _ أن النبي صلى الله عليه وسلم " نهى عن بيع الكالئ بالكالئ"^(١) أي: بيع الدين بالدين .
- إلزام البورصات بالتوقف عن المخالفات الشرعية: والتي منها البيع على الهامش ، والبيع على المكشوف ، والعمليات الآجلة ، وبيع السندات الربوية ، وهذه جميعها تندرج ضمن صور المعاملات المالية المحرمة . وإلزامها بالالتزام ضوابط الاستثمار الشرعية .
- إلزام البنوك (بالتوقف عن خلق النقود) :
حيث تقوم البنوك بالاقتراض بضعف ما لديها من ودائع مع منع الإقراض مقابل السندات لقيامه على الربا ، واستخدام صكوك الاستثمار "كأداة مالية لتمويل الحكومات والشركات الكبرى كصك "شهامة" وبعض الصكوك الموجودة في السودان بديلة عن السندات بفائدة .
- إلزام المؤسسات المالية باستخدام "صيغ التمويل الإسلامي" وهي التي تعتمد في المصارف الإسلامية من مرابحات ومشاركات واستصناع ، وما شابهها من صيغ التمويل المشروعة البعيدة عن الربا .
- تفعيل دور رقابة البنوك المركزية على البنوك التجارية : والعمل على تخفيض المخاطر المصرفية ، والتأكد من تطبيق ضوابط التمويل الإسلامي .
- إيجاد جهاز رقابي فاعل لمراقبة الأسواق : ويشبه هذا الجهاز وظيفة "المحتسب" الذي كان سائداً في الدولة الإسلامية ؛ والذي يعرف بأنه (الشرطة الموكله بالأسواق) والذي يتعامل مع المنكرات الظاهرة ، سواء أكانت اقتصادية مثل : التعامل بالربا ، أو أكل الرشوة ، أو إجراء عقود البيع المحرمة ، أو كانت غير اقتصادية مثل بقية المنكرات الأخرى التي تظهر على مرتادي الأسواق .

^١رواه الدارقطني ، ورواه إسحاق والبرزار بإسناد ضعيف ، حديث رقم (٧٩٧) . انظر سبل السلام للصنعاني (٦١/٢) .

- نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي، والتي منها الدعوة إلى الالتزام بضوابط الاستثمار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك وفق مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية^(١).
- الاستعانة برجال الدين والعلماء لتدريس فقه المعاملات في الأسواق والمساجد وأماكن تجمع المستثمرين والتجار.

تلك هي أهم الحلول للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة، والتي يجب على الدولة القيام بها.
دور القطاع الخاص في معالجة الأزمة :

يتمثل القطاع الخاص بالطبقات التالية: المستثمرين، والمستهلكين، والمدخرين، وينبغي أن يكون لهم دور في معالجة الأزمة الراهنة، خصوصاً وأنهم يتأثرون بها أكثر من تأثر الدولة، وتترك عليهم أثراً سلبية جمة، والأولى بصاحب المشكلة أن يبدأ بإيجاد حل لها، فإن عجز عنها لجأ إلى غيره.

والملفت للنظر أن جميع من تحدث عن إيجاد المعالجة للأزمة الاقتصادية الراهنة لم يخص القطاع الخاص بالدور المطلوب في هذا المجال لأنهم اعتادوا أن يكون للدولة الدور الأكبر في معالجة مثل هذه الأمور. ومن خلال النظر إلى أرض الواقع لم نلمس أن للدولة دوراً رئيساً في إيجاد أنظمة اقتصادية تسهم في إيجاد الأزمات، واعتماد سياسات عشوائية تؤدي إلى النتيجة السابقة نفسه. مع الإشارة إلى أن الأزمة الراهنة انطلقت من القطاع الخاص، ومن طبقة المستهلكين بشكل أخص عندما أغرقوا أنفسهم في الاقتراض الربوي لتأمين حاجاتهم، والتي يأتي في طليعتها تأمين المنزل، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما عرف بـ(أزمة الرهن العقاري) وإن لهذه الأزمة أسباباً أدت إلى إيجادها، ويطلب من طبقات القطاع الخاص تجنبها، أو توقيف التعامل بها، بالإضافة إلى اعتماد عناصر أخرى^(٢).

دور المستثمر في معالجة الأزمة الراهنة :

يجب على المستثمر أن يلتزم بالضوابط الشرعية للاستثمار من خلال ضبطه لطرق استثمار ماله؛ ذلك لأن الشريعة لم تعط الحرية المطلقة لصاحب المال كي يتصرف به كيف يشاء، لأن مصلحة الجماعة تقدم على مصلحة الفرد في حالة تعارض المصلحتين. لكل فرد الحرية في تنمية أمواله ولكن في الحدود المشروعة فله أن يتجر، وأن يحول المادة إلى خام، إلى سلع مصنعة، ولكن ليس له أن يغش أو يحتكر ضروريات الناس أو يقرض أموالهم بالربا، أو يظلم في إيجار العمال ليزيد في أرباحه، فهذا كله حرام. وعلى المستثمر أن يراعي بعض الأمور عند طلب الاستثمار، وعليه أن يضعها تحت نصب عينيه منها^(٣) :

- ١/ عدم الاستثمار في المجالات الربوية.
- ٢/ عدم الاستثمار في شركات المساهمة الفاسدة التي يكون موضوع نشاطها محرماً، أو التي لا تراعي الأحكام الشرعية في معاملاتها.
- ٣/ عدم التعامل بالاحتكار.
- ٤/ الالتزام بتسعير الدولة في السلع الضرورية.
- ٥/ الالتزام بضبط المقاييس والموازين والمكاييل، فلقد ذكر الحديث: "ولم ينفصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤونة"^(٤).

^١ انظر: مقال بعنوان (١٠ مقدمات من الاقتصاد الإسلامي لمواجهة الأزمة العالمية) د.محمد البلتاجي.
^٢ انظر: دور الفكر الاقتصادي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة د.حسن محمد الرفاعي
^٣ دور الضوابط الشرعية في إدارة المستثمر للأزمة الاقتصادية (ص٤٧ وما بعدها) د.حسن محمد الرفاعي.

٦/ إعطاء الأجير حقه من الأجر ، أو تمام أجره من خلال الالتزام بسلسلة الرتب والرواتب الموضوعية من قبل الدولة .

٧/ التيسير على المعسرين، قال تعالى: "فإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة"^(٢).

٨/ الإلمام بالنشاط الاستثماري الذي يعمل به حتى لا ينعكس عدم إلمامه سلباً على النشاط الاقتصادي .

٩/ خفض هامش الربح .

١٠/ اعتماد البيع بالتقسيط بعيداً عن الربا.

١١/ التعامل مع المصارف الإسلامية دون الربوية^(٣).

تلك هي أهم العوامل التي يطلب من قطاع المستثمرين الالتزام بها، ليكون لهم دور في إيجاد حل للأزمة الراهنة .

دور المستهلك في معالجة الأزمة الراهنة :

سبب الأزمة الراهنة انطلقت من قطاع المستهلكين في الولايات المتحدة ولذلك كانوا من أوائل الذين أحرقتهم .

وينبغي على المستهلك من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي : التزام الضوابط الشرعية للاستهلاك ، مع ضرورة مراعاة القدرة المالية المتوفرة عنده للقيام بإشباع حاجاته ، ومن أهم هذه الضوابط ما يلي :

١/ عدم شراء السلع بالدين إلا عند الضرورة .

٢/ تجنب الإسراف والتبذير ، واعتماد مبدأ التوسط في الإنفاق ، قال تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً"^(٤).

٣/ تربية المرأة والرجل على ثقافة (ترشيد الاستهلاك).

٤/ خفض قيمة (الفاتورة الاستهلاكية) من كهرباء ، وهاتف، وألبسة ، وطعام ، وغيرها .

٥/ شراء السلع التي يتناسب سعرها مع دخل المستهلك.

٦/ شراء السلم التي تدعم الاقتصاد الوطني والعربي والإسلامي ، لا التي تدعم الاقتصادي الأمريكي أو الأوروبي إلا عند الضرورة .

دور المدخر في معالجة الأزمة الراهنة :

كذلك فإن للمدخر دوراً في حل الأزمة الراهنة من زاوية الفكر الاقتصادي الإسلامي، ويتمثل في الآتي :

١/ أداء زكاة المال .

٢/ نشر ثقافة (الوقف) .

٣/ استثمار رأس المال في المجالات المشروعة، وعدم حجه عن حركة النشاط الاقتصادي.

٤/ تخصيص مبالغ مالية للقرض الحسن ، وعدم التعامل بالإقراض الربوي مع البنوك وما شابهها^(٥).

^١ الحديث رواه ابن ماجه .

^٢ سورة البقرة الآية (٢٨٠) .

^٣ دور الوسائل الاقتصادية في إدارة المستثمر للأزمة الاقتصادية د.حسن محمد الرفاعي (ص ١٢٣) .

^٤ سورة الفرقان الآية (٦٧) .

^٥ نفس المرجع السابق (ص ١٢٣ وما بعدها) .

الخلاصة :

مما سبق يتضح أن المطلوب في سبيل معالجة الأزمة حسب الفكر الاقتصادي الإسلامي ، والتي تتمثل أسلمة حركة النشاط الاقتصادي من خلال إلغاء التعامل بالربا ، وإقرار العمل بمبدأ الشراكة ، انطلاقاً من المصارف الإسلامية التي تلعب الدور الأساسي في هذا المجال ، لأنها تلعب دور الشريك من خلال التمويل وتنشيط الاستثمار مع جميع القطاعات الاقتصادية ، وهذه الحلول التي وضعها الباحث تمثل دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية فيجب على الدولة أن تهتم لمثل هذه المؤتمرات إلى تساعد في حل المشاكل والأزمات الاقتصادية وتهتم بنتائجها وتوصياتها لكي نخرج بالعلم من الأزمة الاقتصادية .

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيد السادات، الحمد لله الذي وفق لإتمام هذا البحث حسب الخطة المرسومة له، سومن المناسب أن أسرد في خاتمته خلاصة لأهم ما توصلت إليه من نتائج ، وبيان بعض التوصيات التي أوصى بها الباحث في هذا البحث :
أولاً : أهم النتائج :

- ١- السبب الرئيسي في إيجاد الأزمة الاقتصادية الراهنة هو : شيوع ظاهرة التعامل بالربا ، أو ظاهرة التعامل بالديون القائمة على الربا : بيعاً ، وإقراضاً ، واقتراضاً ، في كافة عناصر النشاط الاقتصادي ، ابتداءً بالقطاع الأهلي (الأسر) ، وقطاع المدخرين ، ومروراً بقطاع المصارف الربوية ، وقطاع المنشآت الاقتصادية ، وانتهاءً بالبورصة التي تتعامل بنظام بيع الديون المحرم في الشريعة ، بالإضافة إلى معاملات غير شرعية أخرى .
- ٢- أن علم الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يبحث عن أصلح الطرق الممكنة لكسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته ، وفق الأصول والمبادئ الإسلامية ، والتطبيقات التي تنبني عليه ، وأنه أصلح نظام للاقتصاد .

ثانياً : التوصيات :

تتمثل أهم التوصيات في الآتي:

- ١- مطالبة حكومات الدول العربية والإسلامية بنشر ثقافة (الاقتصاد الإسلامي) وتطبيق مبادئه في الحياة الاقتصادية .
- ٢- مطالبة البنوك المركزية العربية والإسلامية بتعميم تجربة (المصارف الإسلامية) في أقاليمها الجغرافية ، والتخلي عن تجربة (المصارف الربوية) التي لم تجلب إلا الويلات لأمتنا لقيامها على لربا المحرم .
- ٣- مطالبة البنوك المركزية العربية والإسلامية بتطهير أسواق البورصة من المخالفات الشرعية ، وإصدار تشريعات تتلاءم مع ضوابط الشرع ، يعاد إلى تطبيقها في أسواق الأوراق المالية ، بالإضافة إلى إيجاد جهاز رقابي مالي ، وإداري يسعى إلى تفعيل الرقابة على أسواق البورصة والأسواق التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي .
- ٤- إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للإسهام في معالجة الأزمة الراهنة .

وختاماً ... هذا ما تمكن خطه ، وتيسر جمعه وبيانه ، فإن كان فيه من صواب فمن الله وحده ، وإن كان فيه من خطأ فمني والشيطان ، والله ورسوله منه بريئان ، وهذا حال الإنسان ، وما سمي الإنسان (إنساناً) إلا لنسيانه .
والله أسأل أن يتجاوز عنا ، وأن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه والمسلمين جميعاً ، وأن يكتب له القبول ، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم ، والحمد لله أولاً وآخر ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين

أهم المصادر والمراجع :

- ١- الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية ، د. محمود بابلي ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٨٠م .
- ٢- أصول الاقتصاد الاسلامي ، د. رفيق يونس المصري ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ، دار القلم ، دمشق ، دار الشامية ، بيروت .
- ٣- المذهب الاقتصادي في الإسلام للدكتور محمد شوقي الفنجري ، الطبعة الثالثة ١٩٩٧م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر .
- ٤- المشكلة الاقتصادية في ضوء تعاليم الإسلام الحنيف ، للدكتور رؤوف شلبي ، دار الاعتصام ، طبعة عام ١٩٨١م .
- ٥- النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، الأستاذ الدكتور : إبراهيم نورين إبراهيم ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- ٦- النظام الاقتصادي في الإسلام ، د.أحمد محمد العسال و د.فتحي أحمد عبد الكريم ، الطبعة الثانية عشر ١٩٩٧م ، الناشر مكتبة وهبة -القاهرة .
- ٧- الأزمة المالية العالمية ، انعكاساتها وحلولها ، د.الداوي الشيخ ، ورقة مقدمة لمؤتمر الأزمة المالية العالمية ، جامعة الجنان - طرابلس .
- ٨- خصائص الاقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية ، محمود بن محمد بابلي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- ٩- سنن ابن ماجة ، محمد بن يزيد ابن ماجة ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء، عيسى البابي الحلبي عام ١٩٥٢م .
- ١٠- سنن الدار قطني : علي بن عمر الدار قطني ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٦٦م .
- ١١- دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة ، د.حسن محمد الرفاعي ، جامعة الإمام الأوزاعي ، بيروت - لبنان ٢٠٠٩م .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ب-هـ	مقدمة
و	تمهيد : نبذه عن الاقتصاد الإسلامي
٢	الفصل الأول : حقيقة الاقتصاد الإسلامي
٣	المبحث الأول : تعريف الاقتصاد الإسلامي
٤	المبحث الثاني : أسس وخصائص النظام الإسلامي
٤	أولاً : أسس النظام الإسلامي
٧-٤	ثانياً : خصائص النظام الإسلامي
٨	الفصل الثاني : النظم الاقتصادية الوضعية
٩	المبحث الأول : النظام الرأسمالي
١٠	المبحث الثاني : النظام الاشتراكي
١٢-١١	المبحث الثالث : مقارنة بين النظم الثلاثة
١٣	الفصل الثالث : الأزمة الاقتصادية الراهنة
١٤	المبحث الأول : نبذة عن الأزمة الاقتصادية الراهنة
١٥	المبحث الثاني : أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة
١٩-١٦	المبحث الثالث : حلول الأزمة الاقتصادية الراهنة من منظور إسلامي
٢٠	خاتمة
٢٠	النتائج والتوصيات
٢١	فهرس المصادر والمراجع
٢٢	فهرس الموضوعات